وزارة الشؤون الاجتماعية

الوزير

ص/٤٢٥

جانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء

٣ حزيران ٢٠٢٤

الموضوع: اعتماد خطة الاستجابة كإطار عمل مشترك لمواجهة تبعات الأزمة.

المرجع: كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء إلى منسق الامم المتحدة المقيم في لبنان بالموضوع.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبالإشارة إلى رفضنا المطلق لتوحيد الاستجابة للمواطنين اللبنانيين وللمتواجدين على الأراضي اللبنانية،

وبعد جلسات تشاور عدّة مع كافة الهيئات الأممية المسؤولة عن موضوع النزوح السوري في لبنان والتي فيها أظهرنا وجهة نظرنا لحلّ هذه الاشكالية دون تحويل الاستجابة من داعمة للمواطن إلى عادمة لمالية الدولة وقدراتها،

وحيث أننا نقلنا قناعتنا إلى رئاسة مجلس الوزراء وقمنا بطرحها أمام اللجنة المتابعة،

وحيث أننا نضطلع بمسؤوليتنا الوطنية ولا نقامر بمستقبل أجيالنا ووطننا، قلنا مراراً وتكراراً أن هذه الاستجابة المُوحّدة ستتحول من نعمة إلى نقمة خصوصاً مع بدء الشحّ في التمويل الذي بدأت طلائعه تتضح للعلن، حيث أنه مع مرور زمن ليس ببعيد سوف تُلقى أعباء المقيمين على عاتق الدولة اللبنانية،

وإننا إذ نؤكد ثباتنا على هذا التوجه نذكّر بأننا قد منعنا هذا الأمر أن يحصل مع البدء بإعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية حيث رفضنا ان تُوجه الاستراتيجية إلى المقيمين على الأراضي اللبنانية بل إلى المواطنين اللبنانيين حصراً، وقد تمّ إعتماد هذا القرار في جلسة حكومية جرت في القصر الجمهوري في أيار2022،

نتفاجأ اليوم باعتماد دولة رئيس مجلس الوزراء قراراً يقضي بتوحيد الاستجابة وتعيين نائبه رئيساً للجنة التوجيهية وعلى ان تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنسيق الاستجابة التنفيذية للخطة على أن تُنظم لاحقاً، وهنا يُطرح السؤال الأبرز والذي يحكم توزيع الصلاحيات وتحديد الاختصاص، فهل باتت وزرا ة الشؤون الاجتماعية بغفلةٍ من زمنٍ مُحرج ليست صاحبة الاختصاص علماً أنها هي من واكبت هذا الملف منذ عامه الأول، أو أن نائب رئيس مجلس الوزراء أصبح صاحب الاختصاص غبّ الطلب؟

لذا وبعد كلّ ما تقدّم،

نوضح للقيمين على القرار أن هذا التوجه يشكل بدايةً لرفع مسؤولية شاملة للمجتمع الدولي عن ملف المقيمين وأولهم النازحين السوريين، وبالتالي إلقائه على عاتق الدولة اللبنانية.

بيروت في: ٣ حزيران ٢٠٢٤

وزير الشؤون الاجتماعية

د. هكتور الحجار

الدكتور هكتور الحجار
Dr. Hector Hajjar
وزير الشؤون الاجتماعية
Minister of Social Affairs

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

بيروت، في : ٢٠٢٤/٥/٢٧
رقم الصادر : ٨٥٢/ص

السيد وزير الشؤون الإجتماعية

الموضوع : إعتماد خطة الإستجابة كإطار عمل مشترك لمواجهة تبعات الأزمة.

المرجع : كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في لبنان بالموضوع.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

نودعكم ربطاً نسخة عن كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في لبنان والمتعلق بإعتماد خطة الإستجابة كإطار عمل مشترك لمواجهة تبعات الأزمة وتأمين المساعدة والدعم للمجتمعات الأكثر فقراً في لبنان.

على أن يتم تشكيل لجنة توجيهية لتأمين الرقابة الإستراتيجية لخطة الإستجابة على أن يترأسها نائب الرئيس ممثلاً دولة الرئيس وأن تقوم وزارة الشؤون الإجتماعية بتنسيق الإستجابة التنفيذية للخطة.

وفي مرحلة لاحقة ستتم دعوة اللجنة للإنعقاد للموافقة على الصلاحيات وعلى الخطة للعام ٢٠٢٤ وعليه سيتم عقد إجتماع تحضيري بين مختلف الجهات المعنية على مستوى نائب رئيس/مدير عام/مستشار.

للتفضّل بالاطلاع.

القاضي محمود مكيّه

مدير عام رئاسة مجلس الوزراء

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
المديرية العامة

أرسلت نسخة إلى : نائب رئيس مجلس الوزراء

LEBANESE REPUBLIC

President of the Council of Ministers

May 21, 2024

Mr. Imran Riza

United Nations Resident Coordinator for Lebanon

Dear Mr. Riza,

Following your letter dated 5 April 2024, on behalf of the Government of Lebanon, I would like to confirm that the Lebanon Response Plan (LRP) will serve as our common framework to collectively respond to the ongoing impact of crises and prioritize the provision of assistance and support to vulnerable populations in Lebanon.

A new LRP Steering Committee will be formed to provide strategic oversight of the response. The Deputy Prime Minister is designated as my alternate as chair of the Steering Committee and to support inter-ministerial engagement. Operational response under the LRP will be coordinated by the Ministry of Social Affairs on behalf of the Government of Lebanon.

As a next step, a Steering Committee will be convened to endorse the SC Terms of Reference (hereby enclosed) and endorse the 2024 Lebanon Response Plan, developed by sectors at the technical level. A preparatory meeting will be convened in advance between relevant entities at the Deputy/Director General/Advisor level.

Thank you,

Najib Mikati